Journal Of the Iraqia University (75-3) February (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

تحليل اثر بعض متغيرات الطلب الكلي على وضعية الميزان التجاري العراقي للمدة – 2022 2005

م.د عبدالقادر نايف تايه

الجامعة العراقية / كلية العلوم الاسلامية

analyzing the impact of some variables of aggregate demand function on the Iraqi trade balance for the period 2005 - 2022

Dr. Abdulqader.n.Tayyeh
Iraq University / College of Islamic Sciences
Abdulqader.n.tayyeh@aliraqia.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث الى قياس وتحليل تأثير التغيرات في دالة الطلب الكلي على الميزان التجاري العراقي وللمدة 2005 – 2022 ، وفي اطار البحث في تطور العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق بعد العام 2003 وما رافقها من تحول الى نظام الاقتصاد الحر والانفتاح على العالم الخارجي، وقد تم استخدام المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في بناء النموذج القياسي باعتماد برنامج spss الاحصائي، وقد تبين من النتائج بأن هناك تأثير كبير للانفاق الاستهلاكي على وضعية الميزان التجاري للمدة قيد البحث وهو ما يتضح من مقدار معلمة ميل خط الانحدار البالغة 1.424 ، وهي دالة عند مستوى معنوية 5%، كما ان الانفاق الحكومي كان له تأثير على وضعية الميزان التجاري ولا يقل اهمية وكما يتضح من مقدار معلمة الميل والبالغة 0.242 ، فضلا عن ان الانفاق الاستثماري فأن تأثيره كان ضعيفا كما يلاحظ من مقدار معلمة الميل البالغة 0.003 وهي نتيجة طبيعة كون العراق وللمدة قيد البحث لم يوفر البيئة الآمنة لجذب الاستثمارات الاجنبية للداخل، وقد اوصى البحث بضرورة الحد من الاستيرادات وخصوصا للسلع الاستهلاكي والتركيز على السلع الرأسمالية، فضلا عن ضرورة تنويع القاعدة الانتاجية والحد من الاعتماد على الايرادات النفطية كمصدر رئيس للدخل القومي ودعم الصناعة المحلية وتشجيع القطاع الخاص الكلمات المفتاحية : الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي، الميزان التجاري

Abstract

This research aims to measure and analyze the impact of changes in the aggregate demand function on the Iraqi trade balance for the period 2005-2022, within the framework of research in to the development of iraqs international economic relation after 2003 and the accompanying transition to a free economy and openness to the outside world. The descriptive and analytical approaches were used to build the standard model using the spss statistical program. The results showed that there is a significant impact of consumer spending on the trade balance for the period under study, as evidenced by the slope parameter of the regression line, which amounted to 1.424, which is significant at a significance level of 5% . government spending also had an impact on the trade balance , and it was no less important, as evidenced by the slope parameter, which amounted to 0.242 . in addition, the impact of investment spending was weak, as noted by the slope parameter, which amounted to 0.003, which is a result of the fact that Iraq, for the period under study, did not provide a safe environment to attract foreign investment. The research recommended the need to limit imports, especially for good consumer spending and focus on capital goods, as well as the need to diversify the production base and reduce dependence on oil revenues as the main source of national income, support local industry, and encourage the private sector Keywords : Consumer spending, investment spending, government spending, trade balance .

المقدمة

تشير التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي الى الاهمية التي يتمتع بها الميزان التجاري، حيث يعتبر هذا المتغير المرآة العاكسة لمدى تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، فضلا عن ما يمثله من متغير يعكس مدى نمو الاقتصاد على المستوى المحلي .ان الميزان التجاري لأي دولة في العالم انما يتأثر بالعديد من العوامل سواء كان منها الداخلية أو الخارجية على حد سواء، وأن من اهم ما يتأثر به الميزان التجاري هو مكونات دالة الطلب التي تمثل كل من الانفاق الاستهلاكي، والاستثماري الخاص والحكومي، فضلا عن التعاملات الخارجية، وتلعب دالة الطلب الكلي دورا مهما في وضعية الميزان التجاري حيث تحدد طبيعة الانفاق الاستهلاكي الذي يمارسه الاقتصاد مدى القدرة سواء على تلبية طلبه من الخارج أو كفاية الاقتصاد المحلي على تلبية ذلك الطلب وتصدير الفائض منه، وكذلك الانفاق الاستثماري سواء الخاص او الحكومي حيث تكون طبيعته ونوعه، فضلا عن كميته كعوامل تلعب دورا حيويا في تحديد وضعية الميزان التجاري من حيث الفائض او العجز، وبالتالي فان دالة الطلب الكلي وتغيراته النوعية والكمية كلها عوامل تؤثر في الميزان التجاري وفي ما يتعلق بالاقتصاد العراق وخصوصا بعد عام 2003 وما شهده من الانفتاح على الاقتصاد العالمي وتحسن متوسط دخل الفرد مما أدى الى تغيرات كبيرة سواء على مستوى تغيرات الطلب المحلي الاستهلاكي والاستثماري بشقيه الخاص والحكومي والذي ادى بدوره الى تغيرات كبيرة في وضعية الميزان التجاري للمدة قيد البحث، وضمن هذا السياق فأن هذا البحث سيركز على دراسة تأثير التغيرات الحاصلة في دالة الطلب الكلي العراقي على الميزان التجاري للمدة 2005 – 2022 أنطلاقا من الاشكالية الاتية

مشكلة البحث

ان التغير الحاصل في العراق بعد العام 2003 سواء على مستوى النظام السياسي أو النظام الاقتصادي وانفتاح هذا الاخير على الاقتصاد العالمي، فضلا عن تطور العلاقات الاقتصادية الدولية للعراق كلها عوامل ادت الى تغيرات كبيرة في دالة الطلب الكلي العراقي مما انعكس عل تغيرات في وضعية الميزان التجاري للمدة قيد البحث وضمن هذا الاتجاه فأن هناك أشكالية يمكن صياغتها في التساؤل الاتي (ما هي التغيرات التي طرأت على وضعية الميزان التجاري العراقي للمدة 2005 – 2022 وكيف أثرت التغيرات الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي والاستثماري بشقيه الخاص والحكومي على وضعية الميزان التجاري للمدة قيد البحث) .

فرضية البحث

ان هذا البحث ينطلق من الفرضية التي مفادها (توجد علاقة تأثير ذات دلالة احصائية وعند مستوى معنوية 5% بين التغيرات الحاصلة في دالة الطلب الكلي العراقي و وضعية الميزان التجاري للمدة 2005 – 2022) .

أهمية البحث

ان اهمية البحث تنطلق اساسا من الاهمية التي تتمتع بها متغيرات قيد البحث، حيث تلعب دالة الطلب الكلي بمتغيراتها المشار اليها سابقا دورا مهما في ما يحصل من تغيرات في وضعية الميزان التجاري وخصوصا في ما يتعلق بتحقيق الفائض او العجز في الميزان، فالانفاق سواء الاستهلاكي منه أو الاستثماري وبغض النظر عن طبيعته سواء كان خاص او حكومي يؤثر من الناحية النظرية على ميزان المدفوعات بصورة عامة والذي يعد الميزان التجاري أحد أهم مكوناته حيث يعتمد هذا الاخير بشكل كبير على دالة الطلب من حيث نوعية الطلب وكمياته، وبالتالي فان التعرف على تأثير وتأثر تلك المتغيرات يعتبر ذو أهمية كبيرة لما يشكله من تأثير على صناع القرار الاقتصادي من أجل تصحيح مسارات تحقيق النمو والاستقرار لأي أقتصاد في العالم .

منهجية البحث

ان هذا البحث وفي سياق دراسة الظاهرة قيد البحث فانه يعتمد المنهج التحليلي والمنهج الاستقرائي، فضلا عن اعتماد الاساليب الاحصائية في سياق التأكد من صحة الفرضية التي يعتمدها هذا البحث .

حدود البحث

تتمثل الحدود المكانية للبحث في دولة (العراق) أما الحدود الزمانية فهي المدة 2005 – 2022

المبحث الأول الاطار النظري

المطلب الاول : مفهوم الطلب الكلي ومكوناته

أولا : مفهوم الطلب الكلي : يعتبر الطلب الكلي أحد اهم المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مستوى النشاط الاقتصادي للبلد سواء في الاجل القصير او الاجل الطويل، ويشير مفهوم الطلب الكلي الى ما يتم انفاقه من قبل القطاعات المختلفة وبشكل طوعي في الاقتصاد المعني وخلال مدة زمنية معينة، وبالتالي فان الطلب الكلي يمثل مجموع المصروفات التي يتم انفاقها من قبل المستهلكون والمستثمرون، فضلا عن الانفاق

الحكومي الاستهلاكي والاستثماري، وضمن ذلك السياق فان الطلب الكلي يمكن تعريفه على أنه مجموع الانفاق المخطط الذي تقوم بانفاقه القطاعات الرئيسية الاربعة في الاقتصاد الوطني وعند مستوى دخل معين (عمر صخري، 2005، ص39)، وفي سياق هذا التعريف فان الانفاق من قبل القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي يكون عند مستويات مختلفة للدخل القومي (محمود يونس واخرون، 2000، ص40) ، ومن ثم فأن الطلب الكلي يكون متغير تبعا لمستويات الدخل القومي المتغيرة هي الاخرى .ويعتبر اللورد جون مينارد كينز هو أول من أهتم بدالة الطلب التي تعتبر مقابل اهتمام المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية بجانب العرض في الاقتصاد وخصوصا بعد ازمة الكساد العالمي عام 1929 .

وتشير الادبيات الاقتصادية الى ان الطلب الكلي يتكون من نوعين هما :

- الطلب على السلع والخدمات النهائية والتي تمثل الطلب المادي لكل من طلب قطاع الافراد والقطاع الحكومي وقطاع الانتاج، فضلا عن قطاع العالم الخارجي .
- الطلب على النقد (الطلب الكلي النقدي) حيث حلل دوافعه كينز الى أنه يطلب لغرض المعاملات وهو دالة في الدخل، والطلب على النقد لغرض المضاربة وهو دالة في سعر الفائدة (محمد عبدالحميد، 2018، ص61) .

ثانيا : مكونات الطلب الكلي

1 – الانفاق الاستهلاكي C

يعتبر الانفاق الاستهلاكي احد اهم مكونات الطلب الكلي، وان اي تغير في مستوياته يكون لعا تأثير ملموس على مستوى النشاط الاقتصادي . وفي أطار ما يشكله الانفاق الاستهلاكي من نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي (محمود محمد داغر، 2018، ص132) فأن الطلب الاستهلاكي الخاص منه يمثل احد اهم مكونات الناتج المحلي الاجمالي حيث تتجاوز نسبته من الدخل 70% (برنييهو سيمون، 1989، ص28) ويعرف الانفاق الاستهلاكي على انه تلك الفعالية التي تمارس لأشباع الحاجات المتعددة والمتجددة بواسطة السلع والخدمات (جيمس جوارتني،1988، 252) ، وان الاستهلاك يمثل عملية صنع الاختيار حيث ان هذا الاختيار هو الذي يحدد ما سيتم انتاجه، ويعرفه جيرارد فوني على انه النشاط الاقتصادي الذي يستهدف استخدام السلع والخدمات بما متاح من موارد والتي ستنعدم في سياق اشباع حاجة او تحقيق منفعة (نداء محمد الصوص، 2007 ، ص16) ويعد الدخل المتاح من اهم محددات الاستهلاك بأفتراض ثبات العوامل الاخرى، وبحسب التحليل الكينزي فيمكن صياغة دالة الاستهلاك وكالاتي :

$$C = a + byd$$

C : الانفاق الاستهلاكي

a : الانفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل

b : الميل الحدي للاستهلاك

Yd : الدخل المتاح

2 – الانفاق الاستثماري يشير الانفاق الاستثماري الى ذلك الانفاق الذي يؤدي الى زيادة في الطلب الكلي في الفترة الزمنية الجارية (محمود داغر، سبق ذكره، ص130) ، وان هذا الانفاق يتطلب عناصر الانتاج الممثلة بالعمل والموارد الطبيعية وغيرها من عوامل الانتاج وهذا يعني بالضرورة تشغيل تلك العناصر في العملية الانتاجية مما يؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل وبما يعرف بالمضاعف الاستثماري (محمد الخطيب، 2009، ص179)ويعرف الاستثمار على انه تدفق الانفاق على الاصول المعمرة وهذا يعني زيادة القدرة على الانتاج في المستقبل وتحقيق منفعة للمستهلك بالمستقبل (حربي عريقات، 2006، ص109)، وبالنسبة للنظريات الاقتصادية فأنها ترى بأن هذا الاستثمار انما هو دالة في سعر الفائدة حيث يرتبط معه بعلاقة عكسية معه اي ان ارتفاع ذلك السعر يؤدي الى انخفاض الاستثمار ، وفي حالة انخفاض سعر الفائدة فان الاستثمار يزداد (سالم الحسناوي، 2017، ص20)، وعلى العموم فأن الانفاق الاستثمار سواء للقطاع الخاص او الحكومي فأنه يمثل المكون الاساسي والبالغ الاهمية في دالة الطلب لأي اقتصاد في العالم .

3 – الانفاق الحكومي G يعتبر الانفاق الحكومي ثالث اهم المكونات الرئيسية في دالة الطلب، حيث يمثل هذا الانفاق كل ما تقوم الحكومة بدفعه من رواتب واجور ومصروفات على المستلزمات السلعية والخدمية، وهي تمثل النفقات التشغيلية في الموازنة العامة، كما وان الحكومة لديها نفقات تشبه الاستثمار من حيث كونها طويلة الاجل، وان مضاعف الانفاق الحكومي الذي يشير الى المعامل العددي الذي يعبر عن التغير الحاصل في الدخل القومي نتيجة للتغير الحاصل في الانفاق الحكومي (صالح خصاونة، 2000، ص117)، وبمعنى اخر فأن اي زيادة في الانفاق

الحكومي ستؤدي الى زيادة اكبر في الدخل اكبر من الزيادة في الانفاق، وبالتالي فأن تلك الحالة تؤدي الى زيادة في التشغيل الكامل لعناصر الانتاج، ومن ثم تغير في الدخل الذي يؤثر بشكل مباشر على مستويات الطلب الكلي .

4 – التعامل الخارجي $X - M$ يعد هذا المتغير من المكونات الرئيسية لدالة الطلب الكلي في الاقتصاد والذي يشير الى الفرق بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات، وتكون عملية تحديد صافي الصادرات عن طريق الدخل الاجنبي والمحلي لأسعار الصرف والاسعار النسبية، وان الصادرات X انما تشير الى قدرة الهيكل الانتاجي للدولة المصدرة، وان كانت تلك الصادرات اكثر انتشار من الناحية الجغرافية كلما انخفضت المخاطر التي تواجهها وارتفع سعرها، فضلا عن تحسن معدل التبادل التجاري، وتعرف الصادرات على انها مجموع قيم السلع والخدمات التي تصدرها الدولة خارج حدود اقتصادها الوطني(ساموبلسون ونوردهاوس،2006، ص137) وبيعها للخارج، كما وتعتبر الصادرات من اهم مصادر العملة الاجنبية التي تعزز قوة ميزان المدفوعات وزيادة الاحتياطي من العملة الاجنبية أما الواردات M فانها تشير الى عملية الاستيراد التي يتم استقدامها من الخارج الى الاقتصاد الوطني، وان تلك العملية انما تتم اما لعدم قدرة الاقتصاد الوطني على تلبية الطلب المحلي من السلع والخدمات او بقصد العبور او اعادة تصديرها بعد اجراء التعديل عليها (ساموبلسون، سبق ذكره، ص136)

المطلب الثاني : الميزان التجاري

أولا : مفهوم الميزان التجاري يعتبر الميزان التجاري من اهم مكونات ميزان المدفوعات، ويتكون حساب هذا الميزان من فقرات منظورة تضم الصادرات والواردات، حيث يمثل رصيده الفرق بين الصادرات والواردات (حسن فليح، 2004، ص73) ، ويتم تسجيل التعاملات الخارجية في هذا الميزان في جانبي الدائن والمدين فالصادرات تسجل في الجانب الدائن في حين ان تسجل الواردات في الجانب المدين، وفيما يتعلق برصيد الميزان التجاري فهو يمثل الفرق بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات فاذا كانت الصادرات اكثر من الواردات فان ذلك الرصيد يسجل فائضا، في حين اذا كانت الواردات اكثر من الصادرات فأن الميزان التجاري يسجل عجزا، وان تساوي المدفوعات لتمويل الواردات مع الايرادات من الصادرات فأنه يشير الى حالة التوازن في الميزان التجاري (عدنان النعيمي، 2012، ص46)كما ويمكن تعريف الميزان التجاري على انه يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لأي اقتصاد وخلال مدة زمنية معينة (كريانين، مورد، 2007، ص53) ، ويختلف الاقتصاديين في تحديد محتويات الميزان التجاري فمنهم من يرى بانه يمثل الصادرات والواردات المنظورة، ويرى اخرون بانه يشمل كل ما هو منظور وغير منظور من المبادلات الدولية والتي تتم عبر الحدود .وتجدر الاشارة الى ان الميزان التجاري يتضمن عمليات تقييم تتم بطريقتين وهي :

- ما يتعلق بتقييم الصادرات وفق قيمة (FOB) حيث تتم عملية التقييم للصادرات السلعية حتى شحنها .
- كل ما يتعلق بالواردات وفق قيمة (CIF) حيث تتم عملية التقييم للواردات السلعية الى حين ميناء الوصول (محمود يونس وعلي عبدالوهاب، 2009، ص205)وعلى العموم فان وضعية الميزان التجاري اثناء المدة قيد يكون في صالح الدولة عندما تتفوق قيمة الصادرات على قيمة الواردات وتسجيل الفائض، أو قد يكون في غير صالح الدولة عندما تتفوق قيمة الواردات على قيمة الصادرات وفي هذه الحالة فأن الميزان التجاري يسجل حالة العجز، وفي ضوء تلك المعطيات يصبح الميزان التجاري من اهم المؤشرات على قوة الاقتصاد الوطني .

ثانيا : أثر مرونة الطلب على الصادرات والواردات تشير الادبيات الاقتصادية الى ان الميزان التجاري يتأثر بمجموعة من العوامل كالناتج المحلي واسعار الفائدة والتضخم، فضلا عن التغير في اسعار الصرف، ويكون اكثر تأثرا بالناتج المحلي الاجمالي، حيث زيادة هذا الاخير تؤدي الى زيادة الدخل وهنا فأن درجة مرونة الطلب تلعب دورا في زيادة الطلب على السلع والخدمات والتي قد يتم تلبية جزء منها عن طريق الواردات او زيادة الصادرات عندما يحقق الناتج المحلي فائضا مما يعني زيادة طلب الاجانب على السلع والخدمات المحلية مما يؤثر في وضعية الميزان التجاري (حسن عوض الله، زينب، 2004، ص86)كما ان تقلبات اسعار الصرف تلعب هي الاخرى دورا مهما بالتأثير على وضعية الميزان التجاري في ضوء درجة استجابة مرونة الطلب المحلية على السلع والخدمات المستوردة ومرونة الطلب الاجنبي على الصادرات، وكلما كانت مرونة الطلب اكبر استجابة كلما اثر ذلك على سعر الصرف وبما ينعكس على التأثير المباشر في الميزان التجاري، والعكس عندما تكون مرونة الطلب اقل استجابة فان معدل التغير المطلوب في سعر الصرف للقضاء على اختلال الميزان التجاري سيكون اكبر، وبالتالي فأن مرونة الطلب الاجنبي او المحلي تلعب دورها بالتأثير في سعر الصرف الذي يؤثر هو الاخر على الميزان التجاري (joseph&david, 1999,p34) ، وعليه فأن مرونة الطلب وعلى الرغم من تأثيرها المباشر على الصادرات والواردات الا انها تؤثر ايضا في سعر الصرف الذي يؤثر هو الاخر في وضعية الميزان التجاري بشكل مباشر وفي ضوء ذلك فأن مرونة الطلب يمكن ان تلعب دورا مهما في تصحيح الاختلال في وضعية الميزان التجاري .

المبحث الثاني : الجانب العملي

المطلب الاول : تطور دالة الطلب الكلي والميزان التجاري في العراق للمدة 2005 – 2022

أولا : تطور دالة الطلب الكليشهد العراق بعد العام 2003 تحولا في نظامه الاقتصادي، حيث شهدت المدة قيد البحث التحول نحو الاقتصاد الحر والانفتاح على الاقتصاد العالمي وهو ما أدى الى تطور كبير على دالة الطلب الكلي وقد اتبعت كل من السياسة المالية والسياسة النقدية اتجاها توسعيا مما أثر بشكل كبير على زيادة الدخل القومي، ومن ثم ارتفاع دالة الطلب لمختلف القطاعات في الاقتصاد وعلى وجه الخصوص الانفاق الاستهلاكي الذي ارتفع بشكل ملحوظ مما ادى الى تلبية جزء كبير من الطلب الكلي من الخارج، وفي سياق التعرف على تطور دالة الطلب الكلي للمدة 2005 – 2022 فيمكن الاستدلال عليها من خلال الجدول ادناه جدول (1) يوضح تطور متغيرات الطلب الكلي ورصيد الميزان التجاري للمدة 2005 – 2022 مليون دولار

السنة	الانفاق الاستهلاكي	الانفاق الاستثماري	الانفاق الحكومي	الميزان التجاري
2005	55297073.6	32648424.1	61785855.1	(8757615)
2006	46500444.6	23668777.6	49076517.1	12498840
2007	42963013.3	10411889	39308348.5	25138905
2008	43559321.8	21156164.7	59695826.9	34255802
2009	55901878.1	12070670.8	45528027.8	(2435940)
2010	57574999.2	20556504.5	48788330.8	9183330
2011	58601509.2	27572248.7	60301034.3	37297260
2012	72305185.9	24399425.8	75046092.6	41046698
2013	74716384.3	39021821.7	83833607.5	35469454
2014	76789783.7	33252289.1	85895184.4	35917464
2015	73240895.2	26781329.6	57225354.1	5219239
2016	75416431.5	23722730.5	49576146.9	8437100
2017	76703685.7	26612521.4	50766721.6	23434670
2018	78420701.9	31674915.8	54168251.8	48342560
2019	79582415.3	42119584.2	74931940.3	27901930
2020	79919503.1	27361438.2	49436285.3	(1595514)
2021	87175694.1	29183491.9	62982067.6	47166420
2022	89464652.4	32964927.1	71580465.4	7113000

اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والبنك المركزي العراقي من الجدول (1) يتضح بأن الانفاق الاستهلاكي بدا متصاعدا في العام 2005 وهو نتيجة لما شهده العراق من انفتاح على الاقتصاد العالمي وتنوع البضائع المستوردة، فضلا عن ما اتبعته المالية العامة من سياسة توسعية تمثلت في زيادة الرواتب والاجور والحد من الضرائب والرسوم مما ادى الى زيادة في الانفاق الخاص، اما الاعوام 2006 – 2008 فقد شهد انخفاضا في الانفاق الاستهلاكي كانت نتيجة لتدهور الاوضاع السياسية والامنية، فضلا عن تداعيات الازمة المالية العالمية 2008 وانعكاساتها على الانفاق بصورة عامة، ثم عاد الانفاق ليرتفع بعد ذلك نتيجة لتزايد الايرادات النفطية وارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية، ثم انخفض الانفاق الاستهلاكي بعد العام 2014 بسبب الانخفاض الكبير في اسعار النفط الذي تعتمد عليه النفقات العامة التي تعتبر في العراق المؤثر الاكبر على النشاط الاقتصادي بصورة عامة، فضلا عن تدهور الاوضاع الامنية بشكل كبير في ذلك العام، ثم عاد الانفاق بعد ذلك ليرتفع نتيجة التحسن في اسعار النفط وخصوصا للمدة 2019 – 2022 حيث شهدت قفزات في زيادة الايرادات النفطية مما ادى الى حفز الطلب الكلي وبضمنه الانفاق الاستهلاكي كنتيجة للتوسع في النفقات الحكومية لتلك المدة وفيما يتعلق بالانفاق الاستثماري للمدة قيد البحث فيتضح من الجدول

(1) بأنه كان متذبذبا ويلاحظ انخفاضه حيث سجل انخفاضا ملموسا للمدة 2006– 2009 وذلك بسبب تردي الاوضاع الامنية كون الاستثمار بطبيعته يبحث عن البيئة الامنة، فضلا عن تداعيات الازمة المالية العالمية التي انعكست على الانفاق العام والذي اثر بدوره في تراجع الانفاق الاستثماري وخصوصا الخاص منه، ثم عاد ليرتفع بعد ذلك للاعوام 2011–2012–2013 بسبب توسع الحكومة في نفقاتها سواء الاستهلاكية او الاستثمارية وبما انعكس بشكل ايجابي على زيادة الانفاق الاستثماري الخاص، ثم شهد انخفاضا واضحا للاعوام 2015–2016–2017 بسبب تدهور الاوضاع الامنية وفقدان البيئة الامنة كاحد اركان الاستثمار، ثم كان لتداعيات تفشي فايروس كورونا الاثر الواضح على تراجع الانفاق الاستثماري وخصوصا في العام 2020 ، وعلى العموم فأن المدة قيد البحث شهدت تذبذبا في الانفاق الاستثماري شكلت البيئة الامنة احد اهم اسباب ذلك التذبذب اما الانفاق الحكومي للمدة قيد البحث فأن الجدول (1) يبين بأن الانفاق الحكومي كان متذبذبا هو الاخر بين الارتفاع والانخفاض كون هذا النوع من الانفاق يعتمد على الايرادات النفطية فيلاحظ من الجدول اعلاه بان عامي 2006–2007 سجل انخفاضا بسبب تردي الاوضاع الامنية، ثم عاد ليرتفع منذ العام 2010 حتى العام 2015 بسبب ارتفاع اسعار النفط في الاسواق العالمية ليصل سعر البرميل 110 دولار مما ادى الى التوسع في الانفاق الحكومي، ثم انخفض في العام 2015 بسبب انخفاض اسعار النفط وعاد ليسجل ارتفاعا في العام 2019 نتيجة لتعافي اسعار النفط، كما وتجدر الاشارة ان لتدعيات تفشي فايروس كورونا اثر واضح على الانفاق الحكومي حيث يلاحظ من الجدول اعلاه بأن العام 2020 انخفض متأثرا بتلك الجائحة، وعلى العموم فأن الانفاق الحكومي وكون الاقتصاد العراقي هو ريعي احادي الجانب يعتمد بشكل كبير على الايرادات النفطية فأن من الطبيعي يكون الانفاق الحكومي شديد الحساسية لتغيرات التي تطرأ على اسعار النفط في الاسواق العالمية، فضلا عن كميات التصدير التي قد تتأثر هي الاخرى بتردي الاوضاع الامنية التي تخللتها المدة قيد البحث وبما ينعكس بشكل سلبي على الانفاق الحكومي الذي تعتمد عليه دالة الطلب الكلي هي الاخرى الى حد كبير في الاقتصاد العراقي .

ثانيا : تطور الميزان التجاري يعتبر الميزان التجاري المكون الرئيسي في ميزان المدفوعات لما يشكله من اهمية في تقرير الوضع الخارجي للاقتصاد سواء كان ذلك الميزان في وضعية الفائض او العجز، ويوثق الميزان التجاري صافي تجارة السلع (التجارة المنظورة) اي فرق صافي القيمة بين الصادرات والواردات في المدة قيد الحساب، وفي سياق التعرف على تطور الميزان التجاري في العراق للمدة 2005 – 2022 فأنه يكتسب اهمية قصوى وخصوصا بعد العام 2003 والانفتاح على الاقتصاد العالمي، فضلا عن ان تلك الاهمية تكمن من خلال تصدير النفط الخام الذي يعتبر اهم مكونات الصادرات العراقية وما يمكن ان يوفره للاقتصاد الوطني من عملة اجنبية تساعد في تغطية الواردات وبالعودة الى الجدول (1) انفا يلاحظ بأستثناء الاعوام 2020,2009,2005 فأن الميزان التجاري يحقق فائضا بدرجات مختلفة تبعا لكمية الصادرات النفطية ومستويا اسعارها، او حتى ارتفاع او انخفاض الطلب العالمي على النفط، ومن الجدول يتبين بأن اعلى قيمة لذلك الفائض كانت في العام 2018 بعد تعافي اسعار النفط في الاسواق العالمية وزيادة الطلب العالمي، كما ان العام 2012 كان الفائض مرتفع بشكل ملحوظ ويعود سبب ذلك الى ارتفاع اسعار النفط في السوق العالمي حيث تجاوز سعره 100 دولار للبرميل الواحد .اما حالات العجز التي حققها الميزان التجاري العراقي وللمدة قيد البحث فكانت في الاعوام 2020,2009,2005 ويعود السبب في عامي 2009,2005 الى تردي الاوضاع الامنية التي شهدتها البلاد، فضلا عن الانفتاح على الاقتصاد العالمي وزيادة الاستيرادات بمعدلات أكبر من الزيادة في الصادرات، اما العام 2020 فكان لتداعيات تفشي فايروس كورونا الأثر الاكبر ادى الى انخفاض الطلب العالمي على النفط .وعلى العموم فان الطلب الكلي والميزان التجاري في العراق للمدة 2005 – 2022 وكما يتضح من البيانات المتاحة يعتمد كلها على الايرادات النفطية سواء في حفز الطلب الكلي او تلبية جزء كبير من ذلك الطلب عن طريق الاستيرادات، وضمن ذلك السياق فأن المحور الثاني من محاور هذا المبحث سيركز على التأكد من صحة فرضية البحث التي تشير لوجود علاقة تأثير بين متغيري موضوع البحث

المطلب الثاني : قياس وتحليل تأثير بعض متغيرات الطلب الكلي على وضعية الميزان التجاري العراقي للمدة 2005 – 2022

أولا : اختبار فرضية البحثسيتم في هذا المطلب من البحث القيام بأختبار الفرضية التي تم اعتمادها، كما وان الضرورة البحثية التي اقتضاها التأكد من صحة الفرضية يستلزم القيام بأجراء اختبار عن طريق تقدير لمعادلة خط الانحدار المتعدد وتقدير معالم النموذج للحصول والقيام بتحليل تلك النتائج من الناحية الاحصائية والاقتصادية للتعرف على تأثير التغيرات في دالة الطلب الكلي على الميزان التجاري العراقي للمدة – 2020 2005 .كما انه وفي سياق التحليل فسيتم اللجوء الى قياس أثر المتغيرات المستقلة (الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي) على المتغير التابع (الميزان التجاري) للتأكد من صحة فرضية البحث . $y = b0 + b1X1 + b2X2 + bX3 + e$ وفي ضوء المعادلة

اعلاه فسيتم اللجوء الى اختبار الانحدار الخطي المتعدد بافتراض وجود علاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وفي سياق التأكد من صحة الفرضية لهذا البحث فسيتم اللجوء الى قياس تأثير متغيرات دالة الطلب قيد البحث على وضعية الميزان التجاري للمدة موضوع البحث :

جدول (٢) يوضح نتائج معادلة خط الانحدار المتعدد

Variables Entered/Removed[a]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	x3, x1, x2[b]	.	Enter

a. Dependent Variable: y

b. All requested variables entered.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.792[a]	.627	.525	10486822.96084

a. Predictors: (Constant), x3, x1, x2

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2032750950531962.200	3	677583650177320.800	6.161	.010[b]
	Residual	1209708013932390.200	11	109973455812035.480		
	Total	3242458964464352.500	14			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x3, x1, x2

Coefficients[a]

Model	Unstandardized Coefficients	Standardized Coefficients	T	Sig.

		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	18664958.663	14473272.970		1.290	.224
	x1	1.424	.561	.729	2.540	.027
	x2	.003	.316	.003	.010	.992
	x3	.242	.126	.357	1.928	.080

a. Dependent Variable: y

يوضح الجدول اعلاه النتائج الاتية :

- من الجدول (2) الذي يظهر نتائج التحليل الاحصائي ومن المعادلة التقديرية يتضح وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (الميزان التجاري) والمتغيرات المستقلة (الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي) وان كل زيادة بمقدار وحدة واحدة في المتغيرات المستقلة مع ثبات باقي العوامل يؤدي الى زيادة في رصيد الميزان التجاري بمقدار أي من معلمات النموذج المقدر انفا .
- أن معادلة خط الانحدار بين المتغيرات تصاغ كالاتي : $Y = 1866 + 1.424X1 + 0.003X2 + 0.242X3$

توضح معادلة خط الانحدار بأن متغيرات دالة الطلب الكلي في العراق للمدة قيد البحث يكون تأثيرها بمقدار معلمات ميل النموذج المقدر، حيث يؤثر الانفاق الاستهلاكي بمقدار معلمة الميل البالغة 1.424 وهي دالة احصائيا عند مستوى معنوية 5%، اما الانفاق الاستثماري والانفاق الحكومي فالاول ضعيف جدا وكما يتضح من مقدار ميل المعلمة والبالغة 0.003 وهي غير دالة احصائيا، اما الانفاق الحكومي والذي يبلغ مقدار معلمة ميله 0.242 فعلى الرغم من كونه تأثير ضعيف نوعا ما الا انه دال احصائيا عند مستوى معنوية 10% وهو تفسير منطقي من الناحية الاقتصادية حيث يؤثر الانفاق الاستهلاكي على الاستيرادات والتي تلبي جزء كبير من الطلب الكلي في العراق للمدة 2005–2022 كما ان الانفاق الحكومي هو الاخر يؤثر على الميزان التجاري وخصوصا اذا ما علمنا بأن العراق مصدر جيد للنفط الخام، وفيما يتعلق بالانفاق الاستثماري فان ضعف تأثيره على الميزان التجاري نتيجة منطقية كون العراق وللمدة قيد البحث يعتبر بيئة غي جاذبة للاستثمار .

- ان قيمة F دالة احصائيا وكما يتضح من قيمة Sig البالغة (0.010) وعليه نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم والذي يشير الى جوهرية أختبار R^2 ونستنتج ان المتغيرات المستقلة (X3,X2,X1) مجتمعة تمارس تأثيرها على الميزان التجاري العراقي للمدة قيد البحث .
- أن قيمة معامل التحديد R – Square تشير الى ان التغير في الميزان التجاري العراقي يفسره التغير في كل من (الانفاق الاستهلاكي، الانفاق الاستثماري، الانفاق الحكومي) كمتغيرات مستقلة وبمقدار 62% .

ثانيا : الاستنتاجات والتوصيات

من خلال المسيرة البحثية فقد تم التوصل الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يمكن اجمالها والاتي :

ـ الاستنتاجات

- ان الميزان التجاري يمثل مرآة تعكس مدى نمو الاقتصاد الوطني، فضلا عن مدى انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي في سياق العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالتالي فانه يعتبر اداة مؤثرة في القدرة على تخصيص الموارد المتاحة بين قطاعات الاقتصاد المختلفة .
- ان الميزان التجاري في العراق وللمدة قيد البحث يتضح بأنه شديد الحساسية للتغيرات الحاصلة في متغيرات دالة الطلب الكلي، حيث اتضح بأن الانفاق الاستهلاكي يؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري كما يتضح من مقدار معلمة ميل ذلك النوع من الانفاق والبالغة 1.424 وهو نتيجة طبيعة كون العراق يعتمد بشكل كبير على تلبية الطلب الكلي المتزايد عن طريق الاستيرادات .
- ان الانفاق الحكومي وللمدة قيد البحث يؤثر في الميزان التجاري العراقي كما يتضح من مقدار معلمة ميل ذلك المتغير والبالغة 0.242 وعلى الرغم من كونها قليلة التأثير بحكم كبر تأثير الانفاق الاستهلاكي الا انها لا تقل اهمية من حيث التأثير في رصيد الميزان التجاري وخصوصا اذا ما علمنا بأن الحكومة تعتمد هي الاخرى على الاستيرادات وخصوصا العسكرية منها .
- شهد الميزان التجاري العراقي للمدة 2005 – 2022 تذبذبا سواء في تحقيق الفائض او العجز وان سبب هذا الاختلال يعود الى كبر الاعتماد على الصادرات النفطية والتي تتعرض للصدمات سواء على مستوى تغيرات الاسعار او تغيرات الطلب العالمي على النفط .

التوصيات

- ضرورة العمل على تنويع مصادر الدخل وذلك عن طريق تنويع القاعدة الانتاجية والحد من الاعتماد على ايرادات الصادرات النفطية التي تكون عرضة للتغيرات التي تحدث سواء على مستوى تقلبات اسعار النفط او كميات التصدير للحد من تأثر الميزان التجاري بتلك التقلبات .
- العمل على الحد من السياسة المالية التوسعية والافراط الاستهلاكي الذي يمارسه الانفاق الحكومي لمعالجة والحد من الطلب المتزايد الذي يتم تلبيته من الخارج وما يمثله من استنزاف للثروة النفطية، فضلا عن ضرورة توجيه الانفاق الحكومي بالاتجاه الاستثماري بقصد حفز القاعدة الانتاجية للاقتصاد الوطني وتحقيق مستوى مرغوب من استيعاب الطاقات الانتاجية المتاحة للقضاء ولو بشكل جزئي على البطالة .
- العمل على الحد من الاستيرادات وخصوصا للسلع الاستهلاكية وذلك عن طريق تشجيع الصناعة المحلية ودعم القطاع الخاص والقيام بوضع خطط اقتصادية لتهيئة الظروف الجاذبة للاستثمارات الاجنبية للعراق واستقطاب رؤوس الاموال الاجنبية وبما يساهم في تحقيق التوازن في الميزان التجاري للعراق .
- فيما يتعلق بسعر صرف الدينار العراقي فلا بد من اعادة النظر في خيارات ممكنة لادارة الصرف، ومنها ربط قيمة الدينار بسلة مرجحة من العملات الاجنبية تمثل اهم الشركاء التجاريين للعراق، حيث تكون هذه العملات وفق اوزان نسبية تعكس اهمية الشريك التجاري، حيث ان مثل هذا الخيار يؤدي الى التخفيف من حدة المضاربة على قيمة الدينار وتحقيق مكاسب عند تقلب احدى العملات مقابل الاخرى وبما يضمن عدم الاختلال في الميزان التجاري .

المصادر

١. برنييهو سيمون، اصول الاقتصاد الكلي، ترجمة عبدالامير ابراهيم شمس الدين، الكتاب للنشر والتوزيع، مصر، 1989 .

٢. جيمس جوارتني، الاقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص، دار المريخ للنشر، الرياض، 1988 .

٣. حسن عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، مصر ، 2004 .

٤. حسن فليح خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الاردن، 2004 .

٥. حربي محمد عريقات، مبادىء الاقتصاد، التحليل المالي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2006 .

٦. خاي كريانين، مورد، الاقتصاد الدولي، مدخل السياسات، ترجمة محمد منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، السعودية، 2007 .

٧. سالم صلاح الحسناوي، الاستثمار والتمويل في الاسواق المالية، دار الصادق الثقافية للنشر والتوزيع، بغداد، 2017 .

٨. ساموبلسون ونوردهاوس، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2006 .

٩. صالح خصاونة، الاقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000 .

١٠. عدنان تايه النعيمي، ادارة العملات الاجنبية، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الاردن، 2012 .

١١. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .

١٢. محمد الخطيب نمر، التحليل الاقتصادي الكلي النظرية والتطبيق، دار المرباح للنشر، الجزائر، 2009 .

١٣. محمد عبدالحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، المكتبة العربية، مصر، 2018 .

١٤. محمود محمد داغر، الاقتصاد الكلي، دار السيسبان للطباعة والنشر، بغداد، 2018 .

١٥. محمود يونس واخرون، مبادىء الاقتصاد الكلي، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، مصر، 2000 .

١٦. محمود يونس وعلي عبدالوهاب، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، مصر، 2009 .

١٧. نداء محمد الصوص، الاقتصاد الكلي، دار المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، 2007.

18 .Joseph Daniels, David Vanhoose, International Monetary & Financial Econcmics, ITP, INC. South western College, Publishing, 1999

References

1. Bernihoe, Simon. Principles of Macroeconomics. Translated by Abdul Amir Ibrahim Shams Al-Din. Al-Kitab Publishing and Distribution, Egypt, 1989.
2. James Gwartney. Macroeconomics: Public and Private Choice. Dar Al-Mareekh Publishing, Riyadh, 1988.
3. Hassan Awadallah, Zeinab. International Economics: International Economic and Monetary Relations. New University House, Egypt, 2004.

4. Hassan Faleh Khalaf. International Finance. Al-Warraq Publishing and Distribution, Jordan, 2004.
5. Harbi Mohammed Areeqat. Principles of Economics: Financial Analysis. Dar Wael Publishing and Distribution, Amman, 2006.
6. Kai Kriyanin, Mord. International Economics: A Policy Approach. Translated by Mohammed Mansour and Masoud Atiya. Dar Al-Mareekh Publishing, Saudi Arabia, 2007.
7. Salem Salah Al-Hasnawi. Investment and Financing in Financial Markets. Dar Al-Sadiq Cultural Publishing and Distribution, Baghdad, 2017.
8. Samuelson, Paul, and Nordhaus, William. Economics. Librairie du Liban Publishers, Beirut, 2006.
9. Saleh Khassawneh. Macroeconomics. Dar Wael Publishing and Distribution, Amman, 2000.
10. Adnan Tayeh Al-Naemi. Foreign Exchange Management. Dar Al-Maysara for Publishing, Distribution and Printing, Jordan, 2012.
11. Omar Sakhri. Macroeconomic Analysis. University Publications Office, Algeria, 2005.
12. Mohammed Al-Khatib Nemer. Macroeconomic Analysis: Theory and Application. Dar Al-Mirbah Publishing, Algeria, 2009.
13. Mohammed Abdul Hamid Shehab. Macroeconomic Analysis. The Arab Library, Egypt, 2018.
14. Mahmoud Mohammed Dagher. Macroeconomics. Dar Al-Saisban for Printing and Publishing, Baghdad, 2018.
15. Mahmoud Younis et al. Principles of Macroeconomics. University of Alexandria, Faculty of Commerce, Egypt, 2000.
16. Mahmoud Younis and Ali Abdul Wahab. International Economics. The University House, Egypt, 2009.
17. Nidaa Mohammed Al-Sous. Macroeconomics. Dar Al-Mujtama' Al-Arabi Publishing and Distribution, Jordan, 2007.
18. Joseph Daniels and David Vanhoose. International Monetary and Financial Economics. ITP, Inc., South-Western College Publishing, 1999.